

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية محافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس

وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ١٩/١٠/٢٠١٤

باعتماد الموازنة التخطيطة للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٣٠/٣/٢٠١٥ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٥ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة

والسوق معاً مبلغ ٤٣٢٤١١١ ج (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وأربعة وعشرون ألفاً

ومائة وأحد عشر جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٢٥٥٩٦٤ ج

(فقط أربعة ملايين ومائتان وخمسة وخمسون ألفاً وتسعمائة وأربعة وستون جنيهاً لا غير)

بفائض قدره ٦٨١٤٧ ج (فقط ثمانية وستون ألفاً ومائة وسبعة وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٣٠/٣/٢٠١٥

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام